

هل يمكن تطبيق المنهج التجاري على المادة الحية ؟ طرح المشكلة العلم هو تلك المعرفة المؤكدة بالتجريب ، أو هو جملة المفاهيم التي تم الوصول إليها انطلاقاً من اعتماد الخطوات المنهجية المقترنة من طرف فرانسيس بيكون في مشروع الأورغلون الجديد إن قيمة النتائج التي حققها المنهج التجاري على مستوى الظواهر الجامدة ، جعلت الكثير من الدارسين يؤمنون بإمكانية إخضاع المادة الحية لنفس القوانين التي تحكم المادة الجامدة ، لكن الظاهرة الحية بدرجة عالية من التعقيد ، وهو ما طرح الاعتقاد القائل بأن الشروط الفيزيائية غير كافية لتفسير الظواهر البيولوجية ، لهذا هل من صواب بين القبول والرفض وهل يمكن إخضاع المادة الحية لنفس القوانين التي تحكم المادة الجامدة ؟ أم أن الوظائف الحيوية التي تنفره بها تحول دون ذلك ؟ بل هل الدراسة العلمية المادة الحية أمر متعدد ومستحيل ؟ أم أنه يمكن تجاوز كل العوائق والنجاح في التجريب على المادة الحية . 11

محاولة حل المشكلة الأطروحة الأولى ، الدراسة العلمية في المادة الحية أمر متعدد ومستحيل . البرهنة : المادة الحية (مماثلة في الإنسان والحيوان والنبات تتميز بخصائص معقدة تختلف كثيراً عن المادة الجامدة لذا العالم العلماء في تبييتهم للمنهج التجاري بعوائق شتى كطبيعة الموضوع وتصنيف الحوادث وعميم النتائج ، ومن ذلك فانه من المستحيل أن تخضع هذه الظواهر المبدأ الحتمية الذي يعد قانوناً ثابتاً يحكم الظواهر الجامدة (استحالات التبدل) لموضوع دراسة البيولوجيا هو الكائن الحي الذي يتضمن ثلاث خصائص وهي النمو والتغير والتکاثر ، والمادة الحية وحدة متكاملة ، إذ كل جزء فيها تابع الشكل ولكل الأجزاء الأخرى ، فأجزاء الكائن الحي تكون دوماً مترابطة وتؤلف وحدة غير قابلة للانقسام ، بينما لا تشكل المادة الجامدة أية وحدة متماسكة ، إذا يمكن تفكيكها إلى أجزاء متناهية دون أن تفقد هذه المادة طبيعتها ، لكن بالنسبة للمادة الحية إذا أجرينا عليها نفس العملية كان نزع عضواً من أعضاء الكائن الحي فستستجيب كوحدة تختلف تماماً مما كانت عليه ، يقول " كوفي " إن سائر أجسام الجسم الحي مرتبطة فيما بينها ، فهي لا تستطيع الحركة إلا بقدر ما تتحرك كلها ، والرغبة في فصل جزء من الكلة معناه نقله إلى نظام النبات الميتة ، أي تبديل ماهيته تبديلاً تاماً وليست ظواهر المادة الحية سهلة التصنيف كما هو الشأن في ظواهر المادة الجامدة حيث يتيسر التمييز بين ما هو فيزيائي وما هو كيميائي ، إذ كل كائن يتعلوي على الخصوصيات يفرد بها عن غيره ، وكل محاولة للتصنيف تقضي على فردية الكائن الحي ، ولقد وضع ليبرنتز قاعدة وهي أنه لا يوجد فردان متشابهان فالفار مثلًا أين تصنفه ؟ مع الثدييات أم القوارض ؟ وإذا كان ينتمي إلى الفصيلتين معاً ، فهل نتائج التجريب عليه تعمّمها على الثدييات أم القوارض ؟ نفس الشأن مع الخفاش الذي ينتمي إلى الثدييات والطيور النتائج التي تتحصل عليها عند تطبيقنا للمنهج التجاري وتحاول توسيعها على جميع أفراد الجنس الواحد فيها تعسف واضح ، فالكائنات الحية لا تكون هي مع أنواع أخرى . ضف إلى هذا فإن ما يصدق على قار المختبر لا يصدق على بقية القرآن في وسطها الطبيعي ، فالكائن الحي لا يكون هو هو إلا في محیطه الأصلي وتغيير هذا المحیط من حالته الطبيعية إلى شروط اصطناعية يخلق في الكائن الحي نوع من الإضطراب ودراسة الخلايا والأنسجة والبكتيريا (وهذه كلها كائنات حية) . لا بد من قتلها وتنبيتها ثم تلوينها قبل أن توضع تحت المجهر وقتل الخابة وتحت ها وتكونها معناه حتماً إفسادها . ولسنوات ماؤال كان العلماء يعتقدون أن الشريين موصلة للهواء ، لأنهم كانوا يجدونها دائمًا مقرعة من الهواء عند التشريح تجد بعض الأديان تحرم عملية تشريح الجثث لأن الإنسان ذات مقدسة ولله كرامة لا يبعث بها تحت أي مبرر ، كما أن مسألة الاستنساخ مثلًا أثارت معارضة شديدة من قبل علماء الدين والسياسة والأخلاق ، لأن العلم حاول تطبيق الاستنساخ لأغراض غير أخلاقية ، كذلك رأت بعض التيارات الإسلامية أن عملية زرع الأعضاء تدخل في قضاء الله وقدره . وتجد بعض الاتجاهات السياسية والأخلاقية تدعو إلى توقف التجارب على بعض الحيوانات رفقاً بها . إن طبيعة المادة الحية أدت إلى اعتماد التفسير الغائي كنموذج في الدراسة يراعي الخصوصية التي تنفرد بها . فالسؤال الذي يعتمد هذا التفسير هو لماذا ؟ وما الغاية من وجود العين الدماغ . وتعود هذه الرؤية إلى الطبيب اليوناني " جالينوس " حيث رأى أن الغايات الجزئية تشكل الغاية الكلية (هي الغاية وجود الكائن الحي) . وما يثبت قيمة هذا الاعتقاد أن حشرات كانت ثانية على محصول زراعي محوريت بمبيد وكانت النتيجة هي القضاء على هذه الحشرة في موسم آخر حورب نفس النوع بنفس المبيد فكانت النتيجة أن الحشرة امتلكت مناعة مضادة للعبيد . وهذا يعني أن توفر نفس يؤدي إلى نفس النتائج .